الآراء الـــواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

خـلـــــوة مـــــع الـنـفـــــس

الصداقة كنز.. وخيانة الأمانة والصداقة رجس شنيع

حين أخلوإلى نفسي أعيش معها تجاربي الحياتية الفاشلة منها قبل الناجحة .. أعيش ثانية، أعيش بها المرارة والفرحة، أعيش فيها وكأنها تحدث الآن وليست من الماضي القريب أو البعيد. وغالباً ما تكون التجارب الفاشلة دروساً مهمة يتعلم منها الإنسان الشيء الكثير وغالباً ما تعود إلى الذاكرة لتؤرق الإنسان لأنه يشعر بالذنب لعجزه عن وعي احتمال هذا الفشل قبل وقوعه.. والتجربة الفاشلة التي كانت ولا تزال تثير لدي الاشمئزاز والشعور بالقرف أكثر من غيرها من التجارب الفاشلة التي مررت بها في حياتي القصيرة تلك التي اقترنت بمن كنت أطلق عليه صديقاً وأخاً ورفيقاً عزيزاً.

كاظم حبيب

ولد هذا "الصديق" في عائلة عراقية كريمة ومناضلة. التحق أخوه الضابط العسكري بالحزب الشيوعي العراقي قبل ثورة تموز ١٩٥٨ وكان من بين تنظيم الضباط الشيوعيين الأحرار الذين عرفوا بموعد ثورة تموز. وكان نموذجاً للضابط الوطني الذي لم يؤذ أحداً من الناس، ومع ذلك فقد اعتقل في انقلاب شباط الفاشي في العام ١٩٦٣ وعذب ولاقى شتى المصاعب وسجن. ثم أطلق سراحه فيما بعد ولم يعد يمارس السياسة الفعلية واكتفى باتخاذ موقف إيجابي طيب من الحزب الشيوعي العراقي يمارس النقد حين يجده ضرورياً ومفيداً وخاصة في علاقة الحزب التحالفية مع حزب البعث الحاكم حينذاك.

وكان "الصديق" المفترض قد التحق بالحزب الشيوعي العراقي حين كان طالباً في كلية التجارة والاقتصاد وتخرج منها قبل ثورة تموز. وأصبح ضابط احتياط في الجيش العراقي بعد ثورة تموز. منح فيما بعد زمالة دراسية لدراسة الاقتصاد ونيل شهادتي الماجستير والدكتوراه في تشيكوسلوفاكيا. نال الشهادتين العلميتين وتزوج من امرأة تشيكية وعاد إلى العراق بعد انقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨.

كان هذا "الصديق" شخصية دافئة وإنساناً وديعاً ومسالماً، لم يكن يحمل الضغينة لأحد، مرح ويحمل روح النكتة، كان كسولاً وأطلق عليه مع بعض من أصدقائه في فترة الدراسة في الخارج بتنابلة السلطان عبد الحميد. تعرفت عليه حين كنا ندرس في الخارج، أنا في ألمانيا وهو في تشيكوسلوفاكيا وحين كنا نقيم فعاليات طلابية في برلين أو أثناء السفر إلى براغ.

حين عاد إلى العراق بدأ بالتحري عن عمل. تعرفت عليه بشكل أفضل بعد أن التحق باللجنة المختصة بالشؤون الاقتصادية للحزب الشيوعي العراقي، وساعده الحزب في الحصول على وظيفة مدير في إحدى الوزارات العراقية.

تكونت لي علاقة طيبة وصداقة حميمية معه بمرور الزمن، خاصة وأنه كان رفيقاً وجاراً لي في السكن وعملنا معاً في جمعية الاقتصاديين العراقيين.

خلال السنوات تلك لم الحظ عليه ما يقلقني سوى كونه كان يتطلع إلى العمل التجاري والغنى المالي. وكان يمارس شتى أنواع الأعمال إلى جانب وظيفته للحصول على المال وتحسين أوضاعه المعيشية التي لا يمكن أن تؤخذ عليه كنقيصة ما دامت في الإطار العام المقبول.

وحين أجبر الشيوعيون على مغادرة وظائفهم بعد اشتداد الضغط عليهم، رحل هو الآخر وبدأ يعمل في التجارة إذ كان له ولزوجته بعض المال الذي سمح له بذلك.

خلال فترة وجودنا في المهجر تعززت علاقاتنا الصداقية وأحيانا العائلية وأتمنته على مال كان وديعة عندي. كان يعمل مع بعض معارفي في النشاط التجاري. حذرني أحدهم منه، واعتبرت ذلك من باب المنافسة بين العاملين في التجارة. وهو في المحصلة النهائية لا زال عضواً في الحزب، رغم أنه تصرف مرة بما لم نتفق عليه وحمّل ذلك المال خسارة معينة، فأن ثقتي به لم تتزعزع، ولكني حذرته من التمادي بالعمل المصرفي الذي يحمل أخطاراً معينة لا قدرة للجهة التي أودعت المالي عندي على تحملها.

حين غادرت الجزائر إلى إقليم كردستان كنت قد جمعت بعض المال من راتبي الشهري في الجزائر، إذ كان من بدرجة أستاذ يدفع له ٧٠٪ من راتبه الشهري بالعملة الصعبة، وكان الباقي ٣٠٪ يدفع بالعملة الجزائرية كافياً للمعيشة في الجزائر وشراء بطاقات السفر في العطل الصيفية، فأودعته عند هذا "الصديق" ورجوته أن يشتغل به ليوفر شيئاً من المال لعائلتي في ألمانيا التي لا راتب ولا عمل لديها هنا، علماً بأن المبلغ لم يكن كبيرا. وكان الحزب الشيوعي يقدم مبلغاً شهرياً لعائلتي يحسب ديناً علي أن أسدده بعد عودتي من كردستان إلى الخارج، وقد سددت الدين كاملاً غير منقوص في العام ١٩٨٩ ووفق وصولات محفوظة عندي.

كنت ألتقي بهذا الصديق في لندن أحياناً وفي براغ أحياناً أخرى حين أكون خارج كردستان وحن أصبحت ممثلاً للحزب في مجلة قضايا السلم والاشتراكية. أعطيته وكالة بالمال المودع في البنك لكي يستطيع التصرف المحدود بالمال ولم يكن المبلغ الإجمالي المؤتمن عليه قليلاً.

وبعد عدة سنوات أدركت أن هذا المدعو "صديقاً" لم يتصرف بإجمالي المال بشكل نظيف بل كان يستثمره لأغراضه الخاصة ويتلاعب بالحسابات وحمل الجهة التي أودعت المال لدي خسائر لا بالرأسمال الأساسي بل بالأرباح التي كان من المفروض أن تتراكم لتلك الجهة، وكذلك بالأرباح التي تكونت في المجالات التي وظف فيها تلك الأموال لم يحسبها لتلك الجهة بل لنفسه. كما ابتلع جزءاً من المال الشخصي الذي وضع لديه لصالح عائلتي في حالة وقوع حادث أثناء مشاركتي في حركة الأنصار الشيوعيين في كردستان، وكان احتمال الشهادة موضوع في الأجندة اليومية للمناضلين، إذ سقط الكثير جداً من الشهداء الأبرار ممن كانوا معي أو في مواقع نضالية أخرى من كردستان العراق.

لقد استعادت تلك الجهة المال، ولكنها لم تحصل على الأرباح كلها بل ابتلعها ذلك "الصديق" الذي خان الأمانة فعلياً.

ولكن المشكلة ليست في هذا المال الذي ابتلعه كأي سارق بائس وشرير، بل تكمن في مكان آخر، وهي التي تؤرقني أكثر وتثير عندي القلق بضعف قدرتي على اكتشاف زيف البعض من الناس.

فقبل فترة وجيزة التقيت بصديق عزيز أخبرني ما لم أكن أعرفه ولم أتوقعه، ولم يكن ما قاله قولا عابرا بل موثقا. لقد كان هذا الصديق قد انتقل إلى معسكر صدام حسين، إلى ذلك المستنقع الذي يلتقي عنده جواسيس وعيون النظام الذين يعملون في صفوف قوى المعارضة العراقية ويحملون تاريخاً كان نظيفاً. لقد أصبح "الصديق" جاسوساً على رفاقه وأصدقاء حزبه السابق وعلى قوى المعارضة العراقية. لقد اشتراه النظام بشروى نقير وباع تاريخه النضالي.

لقد حصلت قوى المعارضة العراقية على الملف الخاص به، ولم يكن يعلم بحصول قوى المعارضة، التي هي اليوم بالحكم على ذلك الملف. جاء إلى العراق يطالب بحصته بالحكم، بمنصب دبلوماسي في بلد ما نتيجة "نضاله الطويل" في صفوف المعارضة العراقية ومساهمته في تشكيل كتلة ديمقراطية لم يكن أميناً عليها وعلى حلفائها. الشخص الكبير الذي قابله اعتذر له عن إمكانية إسناد أي منصب له، وحين استفسر عن السبب، رجاه أن يذهب إلى شخص معين كان يتعاون قبل ذاك معه ليريه الملف الخاص به الذي أخذ من أجهزة الأمن العراقية الخاصة بجواسيس النظام في الخارج وفي صفوف المعارضة. أدرك الأمر ولم يذهب لمقابلة الشخص المعني الحائز على الملف.

لقد كان حزني كبيراً ليس على المال الذي سرقه هذا الرجل من تلك الجهة التي جمعت تلك الأموال بجهد جهيد ومن عرق المئات من المناضلين الأوفياء للحركة الوطنية والأنصارية في العراق، رغم أهميتها، وليس على مالي الخاص أيضاً، رغم قلته، فحسب، بل وبالأساس حزني على تلك النفس الضعيفة والدنيئة لهذا الرجل الذي باع نفسه لمستبد لم يرع حرمة عائلة ولا إنسان في العراق، باع نفسه للدكتاتورية وأساء إلى تاريخه النضالي، في وقت لم يكن محتاجاً للأموال، إذ كان يملك ما يكفي من أرث كبير ورثته زوجته.

حين اخلوا إلى نفسي، كثيراً ما استعيد هذا الشريط المحزن وأشعر بالذنب لتلك العلاقة التي نشأت في مرحلة النضال مع "رفيق وصديق وأخ وجار" كنت أعتز به، ولكنه خان الصداقة والرفقة والأخوة والجيرة، خان كل شيء ومرغ نفسه وكرامته وسمعته بالتراب، وأجهز على تلك الصداقة والرفقة والجيرة بسحت حرام ومال زائل وسوف لن يفتخر أبناؤه وأحفاده بهذا التاريخ المزري، رغم أنه، كما يبدو، قد اعتاد على العيش على فتات الموائد وعلى السحت الحرام وعلى التلاعب بمشاعر الصداقة، وإلا لكان قد دفن نفسه بالتراب أو قدم اعتذاراً لشعبه وحزبه السابق وإلى من كانوا أصدقاء له، للأفعال الكريهة والدنيئة التي مارسها في حياته السياسية.

لقد أدركنا جميعاً خطأ الثقة التي وضعتها في هذا الشخص والتي لي لم يكن أهلاً لها. ما يؤرقني أيضاً أني لا أعرف إلى الآن متى بدأت خيانة هذا الرجل، متى بدأ التجسس على حزبه ورفاقه وكافة الأصدقاء، وربما على عائلته في العراق، هل بدأت في بغداد في العام ١٩٧٨ حين اعتقل لفترة قصيرة سبب مخالفة مرورية، أم بدأت حين بدأ العمل التجاري في لندن وبراغ بعد خروجه من العراق، رغم أن الأمر في المحصلة النهائية واحد. ولا أدري حتى الآن ما هي الأضرار التي جلبها هذا الشخص على الحزب الذي احتضنه والرفاق الذين عاملوه بود والأصدقاء الذين وثقوا به، ولكنه كان مسيئاً للجميع ولكرامته التي فقدها منذ أن أصبح سارقاً وجاسوساً لسلطة غاشمة لم يعرف تاريخ العراق الحديث مثيلاً لها.

لقد كان درساً قاسياً وفشلاً ذريعاً لصداقة كانت مؤذية، وتجربة يفترض أن لا يلدغ الإنسان بمثلها مرة أخرى.

مراكز التفكير: استشراف المستقبل وجدار الأدلجة

احمد جويد

تعمل مراكز الدراسات والبحوث بما تمتلكه من معلومات وخبرات ودراسات وتحليلات واستبيانات واستطلاع للرأي على إنتاج الفكر والمعرفة بطريقة تفكيك المعلومة ودراستها وتحليلها ومن ثم تقديمها على شكل خبرة أو مشورة أو نصيحة في مختلف مجالات الحياة (السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية، التربوية والعسكرية....الخ)، وتكون ذات أهمية كبيرة في بناء الجماعات والمؤسسات والدول.

فالحقيقة المستوحاة من تطور دول العالم وتقدمها نابعة من قدرتها على التعاطي مع الواقع العلمي والعملي والنظر برؤية استشرافية للمستقبل عبر مراكز الدراسات والبحوث التي تؤدي الدور الأكبر والاهم في هذا المجال، الأمر الذي أدى إلى وجود قفزة نوعية على الوسائل التقليدية في التفكير ورسم الخطط.

فالاستعانة بمراكز الدراسات في الدول المتقدمة لا تُعَدُّ عيباً أو انتقاصاً من قدر صانع القرار السياسي أو الاقتصادي أو التربوي في تلك البلدان بل؛ على العكس من ذلك تعد واجباً عقليا وعقلائيا تعطيهم دفعاً وزخماً قوياً في اتخاذ القرارات التي قد يترددون باتخاذها في أي مجال من مجالات الحياة، كونها لم تبني آرائها وأفكارها على مقتضى العواطف أو المجاملات إنما تأتي توصياتها بعد أن تتعامل مع جميع المعطيات ذات العلاقة للقضية محل الدراسة بطرق تحليلية وعلمية.

ولهذه المراكز مهام عدة يمكن إيجازها بـ:

١- وضع الخطط والاستراتيجيات للمؤسسات ذات العلاقة بصيغ علمية رصينة كفيلة برفع مستوى أداء المؤسسة ونجاحها في حال اتبعت الخطة أو البرنامج المرسوم لها من قبل هذه المراكز.

٢- دراسة وتحليل الظواهر الاقتصادية والسياسية المختلفة التي تشهدها الساحة الدولية وتقديم تأصيل نظري للمفاهيم ذات الصلة بالعلاقات الدولية من مداخل العولمة وحقوق الإنسان والمواثيق الدولية.

٣- صناعة الأفكار والأهداف والوسائل التي تخص السياسات، ودورها في إمداد الإدارة التنفيذية بالموظفين اللائقين علميا وعمليا لتطبيق السياسات، وأهميتها في إثراء الساحة الإقليمية والدولية بالبحوث والدراسات التي من شأنها وضع المبادرات المطروحة عن طريق عقد اجتماعات بين مختلف صانعي القرار وكبار الأكاديميين من أجل معرفة أثر السياسة الخارجية على مصالح الدولة ومدى فعاليتها.

غير إن تلك المراكز تصطدم بجدار الأيدلوجيات الأحادية والمستبدة التي ترى إن مهمة التخطيط للمستقبل ومعرفة ما قد يتمخض عن الحاضر ليؤثر في القادم هو من إختصاصها وحدها دون الاستعانة بأي مؤسسة أخرى. فحينما يحاول البعض ربط هذه المراكز بسياساته وأيدلوجياته الخاصة وجعلها تدور في فلك تفكيره ورؤيته لتسير ضمن ما يخطط لها تفقد تلك المراكز أهميتها وتخرج من إطارها المهني إلى الإطار النفعي الذي قد يعود بالضرر المباشر عليها وغير المباشر على الجهات التي تحاول السيطرة عليها.

وتختلف مراكز الدراسات باختلاف الأيدلوجيات التي تحكمها، وبطبيعة الحال يأتي نوع وشكل النظام السياسي في مقدمة العوامل التي تساعد أو تعرقل عمل هذه المراكز، فإذا كان النظام السياسي يؤمن بالحرية والتعددية ويحترم الحقوق والحريات العامة وفي مقدمتها حرية التعبير عن الفكر والرأي فسوف نجد مراكز دراسات على درجة من المهنية والكفاءة التي تؤهلها لتحقيق السبق في مجال التنافس المستقبلي، أما إذا كان العكس أي إن منطق الاستبداد هو الذي يحكم فإنها لا تعدو أن تكون أكثر من تنظيمات وهياكل شكلية تشكل واجهة دعائية من واجهات الجهة التي تعمل لصالحها.

وبالنتيجة فإن ربط مراكز الدراسات بمؤسسات أيدلوجية مستبدة يؤدي إلى:

١- عدم جدوائية هذه المراكز وتحيدها وتحجيمها وجعلها مجرد بوق أو واجهة من واجهات الجهات المستفيدة منها.

٢- تبلد تلك الأفكار وتقوقع تطلعات أصحابها، حيث يخبت غذائها الجسمي والعقلي وتصبح معوقة وغير قادرة على النمو والتطوير بوجود نمط الاستبداد الذي يحكمها.

٣- قيام تلك المراكز بإعطاء معلومات غير حقيقية للمرتبطين بها قد تؤدي إلى اتخاذ قرارات ومواقف خاطئة وبعيدة كل البعد عن الصواب في المجال (السياسي، الاقتصاد، الثقافي، الاجتماعي، العسكري....الخ) في حال طلب منها رأي أو مشورة.

٤- تفويت فرصة على المؤسسة أو الجماعة أو البلد في التقدم نحو الإمام في زمن يتغير فيه العالم كل دقيقة بحيث باتت الشعوب لا تشعر بهذا التغيير.

٥- جعلها أقل فاعلية لأنها ستكون أقل تفاعلاً مع البيئة المحيطة بها وأقل اهتماماً بالمشاكل التي تحيط بها ومساهمتها أضعف في إيجاد الحلول المناسبة للمجتمعات التي تحتضنها، وبذلك تبقى مجرد هياكل معزولة عن بيئاتها وتتضاءل قدرتها في حل المشاكل التي تعاني منها مجتمعات التخلف وهذا يأتي على خلاف مراكز البحوث والدراسات التي أقيمت في الدول المتقدمة.

إذن كلما كانت السلطة السياسية مستبدة ودكتاتورية فإنها لا تدعم أو تنمي إلا المؤسسات التي تدين لها بالولاء وتروج لمشاريعها السلطوية، وبذلك فقد وقعت العديد من الأحزاب والمؤسسات في نفاق المراكز القائمة على الولاء في كثير من المناسبات كأن تصور لها -(على سبيل المثال) - بأن حظوظها الانتخابية كبيرة وإنها قامت باستطلاعات للرأي تمخض عنها اكتساحها للوسط الشعبي من دون أن تدرس المعطيات بصورة مهنية وعلمية بغية إرضاء من يقوم بدعمها وتمويلها ثم تثبت الوقائع عكس ذلك تماما.

وبذلك فلابد من قراءة شاملة تعيد النظر في التفكير حول كيفية الاهتمام بمراكز الدراسات التي تعمل جاهدة بالحصول على الفرضيات والنظريات التي من شأنها صنع المستقبل أو التأثير به، ولا بد من توفير المناخات المناسبة التي تجعل من مراكز التفكير مؤسسات منتجة تساهم في صنع وبناء المستقبل، ومن بين أهم العوامل التي توفر تلك المناخات هي:

١- وجود النظام السياسي الحر الذي لا يتدخل في عمل المؤسسات ولا يفرض عليها القيود القانونية أو الاقتصادية من أجل طرحها لمنتجها الفكري بكل حرية وموضوعية سواء تطابق مع أفكار الجهات صاحبة القرار أم لم يتطابق معها.

٢- الحفاظ على استقلالية هذه المراكز وعدم التدخل في عملها وفرض الآراء غير الواقعية عليها وتوفير التمويل المالي لازم لها من أجل انجاز بحوثها ودراساتها. ٣- الاهتمام بالكفاءات العلمية البحثية التي تحتضنها تلك المراكز، فبقدر امتلاكها للكفاءات العلمية يتحدد أفق البحث العلمي وطبيعة نتائجه.

٤- الاهتمام بمنتجها، فهي بقدر ما تحصل عليه من موارد ناتجة عن تسويق انجازات أبحاثها تقوم بالإنفاق على عملها ولذلك عندما يتوفر الدعم المالي الشفاف لأعمالها بإمكانها تسويق نتائج أبحاثها.

٥- تسليط الضوء على الجوانب المشرقة لهذه المراكز في الجانب الإعلامي يجعلها أكثر حيوية في عملها وأكثر تفاعلاً مع مشكلات الحياة المختلفة.

معـاصـرة التـكـنـولـوجـيا

الدكتور مهدي صالح دوّاي

لا تلبث الأشياء أن تتغير ، ويتبع ذلك التغيّر المزيد من العادات وأنماط السلوك الجديدة ، ومرد ذلك إلى نتائج الابتكارات التكنولوجية ، تلك الابتكارات التي سرعان ما تترك أثرها واضحا في الأشياء المحيطة بنا ، وما يثير الاستغراب ، سعة وعاء الإنسان لاستقبال هذه النتائج وسرعة تكيفه معها يوميا" .

أنها فلسفة معاصرة التكنولوجيا التي أصبحت إحدى أهم سمات التطور في العالم ، وباتت المقارنات الدولية تغادر الأنماط القديمة للحياة ، فبين براءة اختراع وأخرى يقترب الإنسان نحو مفهوم (الاتوماتية) ، ويبتعد شيئا" فشيئا" عن خيالاته المتأنية ، إذ أصبحت هنالك فسح ضيقة بين ما هو كمالي وما هو ضروري للحياة ، فالحاجة أو السلعة الكمالية سرعان ماتلتهمها شراهة الإنسان المفتوحة لتصبح بعد حين وجيز جزءا" من ضرورياته التي لا يستغني عنها ، وهكذا تعمل معاصرة التكنولوجيا فعلتها ببني البشر.

لقد ازدادت التفاصيل الدقيقة لأنظمة الحياة ، فأصبح الانتقال من دولة إلى أخرى أكثر تعقيدا" من ذي قبل من ناحية الأنماط الجديدة للتحضّر، وكأنها انتقالات بين مجموعة كواكب ، فالتطوّر لم يعد يقتصر على البنى التحتية وأنظمة المرور وهندسة الحدائق وعدد الكتب المؤلفة ....، وإنما تعدى ذلك إلى أنظمة الدفع المصرفية ، وبطاقات التسوّق الممغنطة ، والحجوزات الالكترونية لأنواع السفر ، ولغة الانترنيت المحمول ، وأنظمة الرقابة والمراقبة لحركات وسكنات الناس ، والمضاربات الدولية في أسواق الأسهم والسندات ، والتعلّم عن بعد ، وعشرات ومئات التفاصيل الدقيقة للحياة اليومية .

لقد بات بالإمكان أن يعيش الإنسان بسنواته المحدودة ، المزيد من التبدلات الاقتصادية والاجتماعية ، وما يتبعها من ألوان متجددة للحياة ، إلا أن سرعة اللحاق بها قد تشكّل اعباءا" نفسية واجتماعية غير ايجابية داخل الدولة ، أو فيما بين الدول ، فالبون الشاسع بين درجات التطوّر تعمل على إيجاد ردات فعل غير متوازنة ، مما يقتضي أن تكون هنالك جهودا" واسعة على مستوى الأنظمة التشريعية والتعليمية قادرة على المواكبة والاستيعاب .

ومما يلاحظ بهذا الخصوص ، ظهور تخصصات علمية وإنسانية جديدة ، أو متداخلة فيما بينها وصولا" إلى نظريات أكثر الماما" بطبيعة المشاكل المعاصرة ، كما قادت الأزمات الدولية المعاصرة إلى تبدلات جذرية بطبيعة الاقتصاد الدولي ، والعلاقات الدولية ، إذ يشهد العالم اليوم عودة إلى مفهوم الدولة الراعية ، ولكن بشكل معاصر يراعي فكرتي الحرية الخاصة والتكتل مع دول متجانسة أخرى ، وهذا بحد ذاته تطور هام جدا" يتعلق بمفهوم الدولة الجديدة القائم على المزج بين أنظمة اقتصادية وسياسية كانت في السابق تعمل بشكل مستقل ومتضاد .

ووفقا" لما سبق فان السير على خطى التطور ومعاصرة التكنولوجيا ، ينبغي أن تكون فيه لحلقة التعليم ، الحظ الأوفر ، وأي تعليم يقصد به ؟ إذ أن هنالك عصفا" هائلا" يحدث لأنظمة التعليم في العالم ، فليس من المنطقي أن تكون وسائل الإيضاح قد صنعت من وحي عقد الستينيات من القرن الماضي ، وأجهزة الحاسوب يلهو بها الأطفال في بيوتهم ، إذ أصبح هنالك تعليما" يحاكي المتلقي بكافة حواسه فيطلق لها عنان الخيال والإبداع والابتكار،انه تعليم قادر على تمكين الإنسان من إدارة وقته وجهده وكفاءته بما يواكب التغيرات التكنولوجية المتسارعة ، تعليم يتجاوز الأمية الأبجدية ، ليتعدى عناصر الأمية المعرفية .

ومما يعزز من إمكانية معاصرة التكنولوجيا ، ترسيخ مبدأ المواطنة ، إذ بدون هذا العنصر الانتمائي سيكون هنالك المزيد من هدر الوقت والطاقات والأموال والتطلعات نحو المستقبل ، فالاعتزاز بالهوية كان ركنا" من التفوق العلمي والحضاري في التجارب القديمة والحديثة ، إذ تترتب عليه سلوكيات ونتائج قادرة على تحدي معوقات التطوّر ، والدخول في سباق التنافس الدولي انطلاقا" من مزايا الخصوصية وحب الذات الوطنية .

وعليه فان المدخلين التعليمي والانتمائي يجسدان أهمية التركيز على أسبقية استثمار الإنسان في عمليات التحوّل والتغيير والمواكبة ، فما دونه تصبح نتائج محسومة ، والأمثلة الدولية المعاصرة تؤكد هذه البديهية ، حينما عجزت الموارد المادية أن تؤدي دورها في غياب دور الإنسان الكفوء ، فالإنسان صنع التكنولوجيا ليستقبل نتائجها فمن الأولى أن يكون أرقى منها ، وهنا تكمن إشكالية التطور والمواكبة ، فالإحساس بالتفوق هو احد عناصر النجاح التي تقود إلى التطوّر، وهذا هو جوهر معاصرة التكنولوجيا .